دراسة ظاهرة المظاهرات في الدول العربية وأبعادها الاجتماعية

the Phenomenon of demonstrations in the Arab countries and their social dimensions

الباحث : طاهري لخضر بن العيد

tahri lakhdar ben laid

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر) البريد الالكتروني: tahribl@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/29 تاريخ القبول: 2020/09/22 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل والأسباب التي تكمن خلف اندلاع المظاهرات والاحتجاجات التي اندلعت في العديد من الدول العربية خلال سنتي 2018 و2019، كرد فعل طبيعي على معاناة الشعوب العربية من اضطهاد حكامها. بالإضافة إلى ذلك تتناول هذه الدراسة تداعيات المظاهرات في الدول العربية. وللإجابة عن تساؤلات الدراسة التي تسأل عن أسباب المظاهرات التي اندلعت في العديد من الدول العربية، والأوضاع المسببة والمساعدة على وقوعها، وأهم نتائجها. فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في مراجعة مفهوم المظاهرات والاحتجاجات وبما يتيحه هذا المنهج من قدرة على الإجابة على أسئلة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن المظاهرات والاحتجاجات العربية قد نشأت نتيجة الأنظمة العربية القمعية تجاه شعوبها. وقد أثر ذلك على كافة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: الدول العربية، المظاهرات، العوامل والأسباب.

Abstract: *This study aims To identifythe factors and causesThat lie behindthe outbreakof demonstrations and protests thatbroke outand sweptMany Arab countriesDuring the years 2018 and 2019, As a natural reaction to the suffering of the Arab peoples from the oppression of their rulersIn addition to That, it deals with the repercussions of the demonstrations in the Arab countries. The researcher has used the descriptive analytical method in reviewing the concept ofprotests and demonstrations, as this method is appropriate for answering the study questions .He study concluded that Arab demonstrations and protests has been found as a result of the procedure of the repressive Arab regimes toward its peoples, It has affected all the political, economic andsocial aspects of life.*

Keywords: *Arab countries. demonstrations. the factors and causes*

المؤلف المرسل: طاهري لخضر بن العيد ، **الإيميل**: tahribl@gmail.com

1. مقدمة:

فرضت ظاهرة المظاهرات الشعبية نفسها على الساحة الاجتماعية والإعلامية بقوة في الآونة الأخيرة، حيث انتشرت هذه الظاهرة في الكثير من المجتمعات والدول، ومنها بعض الدول العربية، حيث أجبرت العديد من الحكام على التخلي عن الحكم كما وقع في تونس ومصر، وأطاحت ببعض آخر كما وقع في ليبيا والسودان والجزائر واليمن وفرضت على بعض الأنظمة السّياسية تعديلات وتغييرات سياسية واجتماعية.فبعد المظاهرات السلمية التي عرفتها بعض الدول العربية في نهاية عام 2010 وخلال 2011، والتي عرفت بالربيع العربي، وبعد أن نجحت بعض المظاهرات في الإطاحة ببعض الأنظمة كما حدث في تونس ومصر، بدأت المظاهرات في الانتشار السريعً في دول عربية أخرى منددة بالفساد ومطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، في 17 شباط (فبراير) بدأت الاحتجاجات في ليبيا التي تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل قتل الرئيس الليبي في 20 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، وسقط نظامه، واندلعت في سنة 2011 احتجاجات في كثير من الدول العربية منها ليبيا وسوريا والأردن والبحرين والجزائر والسعودية والسودان والعراق وعُمان والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا. ورغم أن هذه المظاهرات قد أزالت بعض الأنظمة، إلا أنها لم تحقق أغلب أهدافها في معظم الدول العربية بل قد تسبب بعضها في صراع دموي ودمار، كما حدث في سوريا الذي قتل فيها مئات الآلاف من السوريين والصراع لم ينته بعد، ومازالت ليبيا تعيش عدم الاستقرار ومازالت تعاني من الانقسامات التي تدعمها دول خارجية. وفي اليمن صار الشعب اليمني في وضع صعب بين سيطرة الميليشيات الحوثية على القصر الرئاسي بدعم إيراني، وقصف تقوم به السعودية لم يحقق أهدافه التي ترجوها السعودية. فالمظاهرات التي اندلعت في الدول العربية في نهاية عام 2010 وخلال 2011 والتي عرفت بالربيع العربي لم تحقق أهدافها بسبب الثورات المضادّة. وعملت الأنظمة العائدة إلى الاستبداد بعد فترة خوف من الربيع العربي إلى استغلال ما يحدث في سوريا وليبيا لتخويف الجماهير وإجبارهم على الخضوع والاستسلام للفساد خوفا من الوقوع فيما وقعت فيه سوريا وليبيا واليمن، ورغم محاولات التخويف التي تسعى وسائل الإعلام زرعها في قلوب الشعوب العربية إلا أن إصرار الشعب على محاربة الفساد والتغيير الحقيقي، أزال حاجز الخوف من مواجهة الفساد بالمظاهرات السلمية، ولا زالت هذه المظاهرات مستمرّة ومتنقّلة من مجتمع لآخر نتيجة للاحتقان الشعبي وتراكم الضغوط وحالة الإحباط لدى الشعوب من الوضع السائد، خاصة الوضع السياسي والفساد الذي انتشر في جميع القطاعات من القاعدة إلى القمة، وعدم مبالاة أنظمة الحكم بالشعوب وتجاهلها لمطالبه وتهديداته، فأنظمة الحكم في الدول العربية لم تكن تتوقع من الشعوب

الشيء الكثير، خاصة أن هذه الأنظمة كانت تعتمد كثيرا على قوات الأمن والجيش لقمع أي تظاهرات شعبية أو تمردات، لكن موقف قوات الأمن والجيش المحايد أو المساند للاحتجاجات والمظاهرات في بعض البلدان العربية غير المعطيات والتوقعات وأحدث مفاجئة وساهم في إحداث تغييرات على المستوى السياسي.

والإشكالية والتساؤلات التي تطرح في هذه الدراسة، ما هي أسباب المظاهرات التي قامت في العديد من الدول العربية بداية شهر يناير (جانفي) 2018؟ وما هي الأوضاع المساعدة على ذلك؟ وما هي نتائجها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات اعتمدت الدراسة على استخدام منهج علمي معروف، والمنهج العلمي هو مجموعة الخطوات والطرق المنتظمة التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة (محمود، 1973، ص09)، وهو المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يقوم أساسا على وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث والدراسة ومحاولة الوقوف على أدق جزئياته وتفاصيله (عياد، 2006، ص61). ويتم ذلك على مجتمع الدراسة الذي يتكون من الدولة العربية التي عرفت مظاهرات واحتجاجات شعبية خلال فترة الدراسة التي تبدأ من بداية شهر يناير (جانفي) من سنة 2018 إلى نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) من سنة 2019.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في التعرّف على ظاهرة المظاهرات والاحتجاجات التي اجتاحت بعض الدول العربية، والأسباب التي أدت إلى قيامها، وتأثيراتها والدور الذي لعبته في تغيير الوضع السائد في هذه الدول، وتغيير الواقع السياسي فيها، وتحليل دوافعها الرئيسة، وكيف تعاملت السلطات الحاكمة مع هذه الاحتجاجات. ومن الأهداف التي تسعى إليها الدراسة هو التعرف على الدول العربية والوضع فيها، وأهم الأسباب التي أدت إلى قيام المظاهرات والاحتجاجات في بعضها، والقواسم المشتركة التي دفعت بالشعوب للخروج في مظاهرات، كما نسعى من خلال هذه الدراسة إلى معرفة النتائج التي حققتها المظاهرات، والتغييرات والتأثيرات التي أحدثتها على المستوى الاجتماعي والسياسي.

2. الدول العربية وظاهرة المظاهرات فيها:

1.2. الدول العربية: يطلق مسمى الوطن العربي على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة. يمتدُّ الوطن العربي من المحيط الأطلسي غربًا إلى بحر العرب والخليج العربي شرقًا، ويبلغ عدد الدول العربية اثنتين وعشرين دولة، تتوزَّع هذه الدول على قارتي آسيا وأفريقيا، بمساحة شاسعة ضخمة تبلغ حوالي 14مليون كلم² (جاد الرب، 2005، ص23)، ولاشك أن لشساعة مساحة الدول تأثيرا موضوعيا وذاتيا على نظامها السياسي فموضوعيا تؤثر الكمية والنوعية وما تتوفر وما لا يتوفر في الدولة من مصادر بشرية أو غير بشرية في مدى قدرة النظام على انجاز أهدافه، وأما ذاتيا فتأثير الكمية والنوعية لهذه المصادر ينعكس على إدراك صانع القرار لأهميتها وأثر ذلك في حركته اللاحقة (الخزرجي، 2004، ص83). كما أن للاقتصاد أثر كبير في استقرار المجتمعات، فمن بين التحديات التي تواجه الدول العربية رفع معدلات النمو لمواجهة عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية، من أهم هذه المشكلات مشكلة البطالة التي تعد من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية، حيث بلغ معدل البطالة في الدول العربية 15 في المائة سنة 2017، وهو ضعف المعدل العالمي البالغ 7.5 في المائة، في حين أن بطالة الشباب في هذه المجموعة من البلدان هي الأعلى في العالم حيث بلغت حوالي (29 في المائة) (صندوق النقد العربي، 2018، ص12)، ومما زاد من صعوبة هذه المشكلة تداخلها مع مشكلات أخرى كمشكلة الأمية خاصة الأمية الوظيفية التي يقصد بها "عدم تكوين المهارات التي تساعد على المشكلات سواء في العمل أو في الحياة بالرغم من اكتساب الإنسان قسط وافر من التعليم" (بسيوني، 1988، ص22)، وهذه المشكلة تعد مشكلة كبيرة تعكس نفسها من خلال ضعف الأداء ونقص المردود، وهي منتشرة بين معظم الخريجين والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، والخوف والقلق من مواجهة المهنة. فمشكلة الأمية بأنواعها صارت عوائق وعقبات في مجتمعنا العربي رغم كل المحاولات التي اتخذت للقضاء عليها، فرغم مرور فترة طويلة على استقلال الدول العربية عن الاحتلال الخارجي لها، إلا أن مجتمعاتنا "لم تتوصل حتى الآن إلى النتيجة التي بلغتها مجتمعات أخرى انطلقت من نفس النقطة" (بن نبي، 1991، ص52). والمشكل لا يكمن في الإمكانيات المادية فكثير من الدول العربية تعتمد على موارد طبيعية ساقها الله إليها، استطاعت أن تشيد بها البناءات وتستورد بها الأجهزة إلا أن المشكل ظل قائما، فالخلل لا يعزى لفقدان الوسائل، وإنما

يرجع إلى فقدان الأفكار (بن نبي، 1991، ص52). ويختلف نظام الحكم في الدول العربية، ونقصد بنظام الحكم هو النظام السياسي الذي يسود، كما قال جورج بيردو بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد من البلدان تبعا للمعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم فيه (الخزرجي، 2004، ص21). ويرى روي مكريدس أن النظام السياسي هو الأداة الأبرز في تحديد وإبراز المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة (الخزرجي، 2004، ص11)، ومن أنظمة الحكم الموجودة في الدول العربية النظام الملكي الذي يتوارث الحكم فيه. ونظام الحكم الملكي يكون فيه الملك على رأس الدولة وتتميز بأن الحكم غالباً ما يكون لفترة طويلة وعادة حتى وفاة الملك وينتقل بالوراثة إلى ولي عهده. ونظام الحكم الملكي من أقدم أنظمة الحكم المعروفة في التاريخ، ولهذا الحكم شكلان بارزان، الشكل الأول هو نظام الحكم الملكي المطلق والشكل الثاني هو نظام الحكم الملكي الدستوري. فالملكية المطلقة يكون الملك هو صاحب جميع السلطات في الدولة، فهو من يصدر القوانين ويفسرها. والنظام الأميري هو نظام مستمد وتابع لشكل الحكم الملكي. حيث تكون السلطة موكلة إلى الأمير الذي يورثها لاحقا إلى خليفته، والأمير هو الذي يسير الدولة وشؤونها. كما يوجد النظام الاتحادي، وهو نظام ينطوي على تعدد السلطة بين عدة أطراف. والحكومة المركزية الاتحادية هي التي تقرر وتنفذ القرارات في الدولة، بالمشاركة مع مقاطعات وولايات أصغر منها. وكثير من الدول العربية نظام حكمها الظاهر هو النظام الجمهوري الذي يعتمد على القوة السياسية والانتخابات الشعبية لأخذ الشرعية التي تمكنه من تولي السلطة، وتظهر السلطة فيه على صور متعددة، إما ديمقراطية مباشرة أو نيابية أو شبه مباشرة. فالنظام الجمهوري البرلماني فهو نوع من أنواع الحكومات النيابية وتقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من الشعب الذي انتخبه ويطلق على المجلس المنتخب البرلمان ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام (حمادي، 1975، ص197)، لكن بعض أنظمة الدول العربية التي تدعي التعددية السياسية وتعتمد على انتخابات للاستمرار ما هي إلا نظم سلطوية وما التعددية السياسية فيها إلا شكلية، يسعى النظام بها إلى احتكار كل أشكال الأنشطة السياسية الشرعية (Radsch, 2013). ويتميز الحكم السلطوي حسب لينز (Linz) بمميزات أساسية، منها تركز القيادة السياسية في يد فئة أو في يد شخص وتكون

التعددية السياسية محدودة مع غياب إيديولوجية موجهة للنظام الحاكم وغياب الحراك السياسي (Brooker,2008,pp134-154) .

2.2. ظاهرة المظاهرات في الدول العربية: المُظَاهَرةُ هي عبارة عن تجمّع عدد من الأشخاص بطريقة سلمية في مكان عام مصحوبة بشعارات وهتافات يُردّدها المتظاهرون، بقصد التعبير عن رأي أو الاحتجاج على موقف صادر عن السلطة، أو المطالبة بتنفيذ مطالب معيّنة، وتعتمد المظاهرات غالباً على عنصري السلمية واستعراض القوّة، من خلال زيادة عدد المتظاهرين في الشّارع ورفع اللافتات والأصوات بالمطالب المرجوة، بغرض لفت الانتباه وإيصال آرائهم ومطالبهم لأكبر عددٍ من الناس، للتأثير في الرأي العام والضغط على أصحاب القرار للاستجابة إلى المطالب التي قامت المظاهرات من أجلها. فالمظاهرات هي فعل سياسي ليس عفويًّا فغالبا ما يكون منظما، وهي شكل من أشكال الاحتجاج السّلمي المقصود والمنظّم. وقد شهدت بعض الدول العربية مظاهرات واحتجاجات لأسباب مختلفة وكانت أهم أسباب هذه المظاهرات أسبابا اقتصادية أو سياسية، ومن الدول العربية التي وقعت فيها مظاهرات، السودان والجزائر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وتونس ومصر وليبيا. وقد بدأت الاحتجاجات في تونس في بداية شهر يناير (جانفي) سنة 2018، وانتشرت في بعض مدنها لأسباب اقتصادية متعلقة بالضرائب وسوء الوضع المعيشي بسبب ارتفاع الأسعار، وطالب المتظاهرون بتعليق العمل بقانون المالية، وخاصة البنود التي تسببت في غلاء عدد من السلع الاستهلاكية مثل البنزين، كما طالبوا بإلغاء الزيادة في الضرائب على السيارات والاتصالات الهاتفية والإنترنت والإقامة في الفنادق. وقد تضمنت الاحتجاجات التي دامت بضعة أيام أعمال تخريب استهدف مقار أمنية ومراكز تجارية وممتلكات خاصة. كما وقع إضراب في الأردن يوم 30 أيار (مايو) 2018، بعد أن أقدمت الكثير من النقابات على تنظيم إضراب بسبب القانون الضريبي الجديد الذي قدمته الحكومة في البرلمان. وهو مشروع قانون جاء في أعقاب تدابير تقشفية تعتمدها الحكومة بهدف معالجة الدين العام المتزايد في الأردن، وفي اليوم الموالي لإضراب النقابات، رفعت الحكومة أسعار الوقود والكهرباء استجابةً لارتفاع أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى خروج المتظاهرون في عمان وتجمعوا بالقرب من مكتب رئيس الوزراء في تلك الليلة، فيما تجمع أردنيون آخرون في أنحاء أخرى من البلاد احتجاجًا على الإجراءات التي قامت بها الحكومة،

ورغم تدخل الملك لتجميد رفع الأسعار إلا أن الاحتجاجات استمرت لمدة أربعة أيام إلى أن استقال رئيس الحكومة في 4 يونيو (جوان) 2018. واستمرت الاحتجاجات إلا أن أعلن رئيس الحكومة الجديدة عن عزمه سحب الفاتورة الضريبية الجديدة. وفي العراق اندلعت احتجاجات في شهر يوليو (جويلية) سنة 2018، وعمت الاحتجاجات مدينة بغداد وعدة مدن أخرى لأسباب اقتصادية، وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2019 اندلعت موجة ثانية من الاحتجاجات في بغداد وفي جميع أنحاء العراق. وفي السودان بدأت الاحتجاجات في الشوارع وانتقلت إلى جميع أنحاء السودان في 19 كانون الأول (ديسمبر) من سنة 2018. وتحولت الاحتجاجات إلى عصيان مدني دام ثمانية أشهر، كان من نتائجه المباشرة انقلاب على الرئيس يوم 11نيسان (أبريل)2019، حيث تولي السلطة مجلس عسكري في يوليو (جويلية) 2019، ورغم الانقلاب على الرئيس الذي حكم السودان لأكثر من ثلاثين سنة ظلت الاحتجاجات قائمة وقابلها بعض الأطراف في السلطة بالقوة، وبعد اتفاقية سياسية ومشروع انتقالي انتقلت السلطة إلى مجلس سيادي ومجلس للوزراء يديران شؤون البلاد، كان ذلك من الاتفاق بين الجيش والمعارضة حول تسيير البلاد في مرحلة انتقالية. وفي الجزائر بدأت المظاهرات في 16 شباط (فبراير) سنة 2019، بعد أن أعلن الرئيس الذي استمر في السلطة لمدة عشرين سنة عن ترشحه الرسمي لفترة رئاسية خامسة من خلال بيان موقع، وكان الدستور الجزائري لا يعطي الحق لرئيس الدولة أن يستمر في الحكم لأكثر من فترتين رئاسيتين، ولا يمكن لأي رئيس مراجعتها مستقبلا،وحدد الدستور المعدل سنة 2016 في مادته 88 ذلك، وأعطى الحق في تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة (الدستور الجزائري، المادة 88)، لكن الرئيس الذي عدل الدستور سنة 2016، خالف هذا الدستور وترشح لفترة ثالثة ورابعة وأراد أن يترشح لفترة خامسة رغم عجزه عن الوقوف وعن الكلام. مما أدى إلى خروج الجماهير في مظاهرات أسفرت على استقالة الرئيس الجزائري يوم 02 نيسان (أفريل) 2019، واعتقال العديد من الوزراء والمسؤولين. وفي مصر اندلعت احتجاجات في 20 أيلول (سبتمبر) 2019 في بعض المدن المصرية استجابة لدعوات انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو للتظاهر من أجل عزل الرئيس المصري وإسقاطِ نظامه، لكن قوات الأمن في مصر ردت على هذه المظاهرات باستعمال الغازات والاعتقالات. أما في لبنان فقد اندلعت احتجاجات يوم 17 تشرين الأول (أكتوبر) 2019، بعد عجز

الحكومة عن إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، وكانت الأسباب المباشرة لهذه الاحتجاجات هي فرض الحكومة للضرائب على المحروقات واستحداث ضريبة على استخدام تطبيقات المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت. واندلعت الاحتجاجات مباشرة بعد موافقة مجلس الوزراء على الضرائب.

3. أسباب المظاهرات في الدول العربية:

للمظاهرات التي عرفتها بعض الدول العربية أسباب مختلفة منها أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، وتعتبر أغلب الأسباب المباشرة أسباب داخلية، كتراكمات الفساد وفشل سياسات الحكومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانتشار البطالة والفقر. كما تعتبر أغلب الأسباب غير المباشرة أسباب خارجية ولهذه الأسباب دور مهم في تأجيج الاحتجاجات، ومن بين أهم الأسباب الخارجية التدخل الخفي في شؤون البلاد واستعمال الإعلام بأنواعه لتضخيم الأوضاع. ونستعرض فيما يلي بعض الأسباب الداخلية والخارجية للمظاهرات والاحتجاجات في الدول العربية:

1.3. الأسباب الداخلية للمظاهرات: تتعدد الأسباب الداخلية التي تدفع الشعوب للتظاهر والاحتجاج إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، وتنقسم الأسباب الداخلية إلى أسباب سياسية، وأسباب اجتماعية اقتصادية، نستعرض بعضها فيما يلي:

1.1.3. الفساد السياسي والاقتصادي: من أهم الأسباب الدافعة للمظاهرات والاحتجاجات في المنطقة العربية وجود فجوة كبيرة بين الخطاب السياسي والواقع (الأسدي والشبوط، 2018، ص12)، وقد أدى تزايد هذه الفجوة إلى احتقان وتذمر شعبي مما أفقد السلطة الحاكمة ثقة الشعب فيها ومس مصداقيتها, فأدى ذلك إلى بروز أزمة سياسية دفعت الجماهير للمظاهرات احتجاجا عن سوء الأوضاع وتعبيرا عن رفض القرارات ورفض من يصدرها. كما أدى عجز السطات الحاكمة عن إيجاد حلولا للمشكلات التي يتخبط فيها المجتمع أفقدها شرعيتها، خاصة مع تضييق هذه الحكومات على الحريات وتحكمها في المشاركة السياسية وتزويرها للانتخابات وتجاهلها للعامة مما أفقدها المساندة الشعبية وتراجع رصيدها من الولاء. فقد كان للفساد الذي انتشر في كل أجهزة ومؤسسات كثير من الدول العربية، سببا مباشرا لتذمر الشعوب وخروجها في مظاهرات واحتجاجات على الفساد الذي انتشر في أوطانهم، والفساد كما عرفه أحد الباحثين، هو

استغلال للسلطة، وقيام الموظف الرسمي بممارسة سلطاته التقديرية بطريقة غير مشروعة يشم منها رائحة استغلال المنصب أو سوء استخدام سلطته الوظيفية لترجيح المصلحة الشخصية على المصلحة العامة (أبوسن، 1418هـ، ص91). ومن بين أخطر أنواع الفساد المنتشر في الدول العربية الفساد السياسي، ومن مؤشرات هذا الفساد المكوث الطويل في المنصب السياسي وعدم انتقال السلطة من شخص لآخر وعدم وجود آليات لذلك وهو ظاهرة غير جديدة على المجتمعات الحديثة، وقد عانت منه حتى بعض المجتمعات القديمة، كما أنه ليس ظاهرة محلية بل هو ظاهرة عالمية تختلف حدته من مجتمع لآخر، وقد ساهم الفساد السياسي والاقتصادي في اندلاع موجات كبيرة من الاحتجاجات في دول عديدة، منها دول عربية. فاحتكار السلطة واستغلالها اقتصاديا سبب وجيه من أسباب التذمر، وعامل من عوامل تقليل شرعية الحكم. وفقدان الشرعية يعني زوال كل المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول وطواعية، مما يؤدي إلى إمكانية استخدام العنف بكل أشكاله وبالتالي حدوث حالة عدم استقرار سياسي (والي، 2003، ص49).

2.1.3. البطالة والفقر: قد لا يكون الفقر سبب من الأسباب المباشرة في المظاهرات التي عرفتها البلدان العربية ولكن لا يمكن استبعاده من الأسباب التي أججت الوضع الاجتماعي خاصة مع القرارات السياسية برفع الأسعار أو زيادة الضرائب على السلع والمواد والخدمات مما أدى إلى بروز التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع في الدول العربية، حيث تقلصت الطبقة الوسطى أو تلاشت ولم تبق إلا طبقة غنية وطبقة فقيرة، وما يقال عن الفقر تقريبا يقال عن البطالة وتأثيرها في نشر الإحباط لدى أفراد المجتمع فهي تشكل سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي بأبعاده المختلفة، فالبطالة في العالم العربي نسبها مرتفعة جدا خاصة لدى فئة الشباب، فمنطقة الوطن العربي تعتبر أعلى منطقة جغرافية في العالم من حيث نسب البطالة، إذ يشكل معدل البطالة الإجمالي في الدول العربية البالغ نحو 10 في المائة عام 2018 وفق تقديرات البنك الدولي وهو ما يمثل تقريبا نحو ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4 في المائة. وتحتاج الدول العربية إلى توفير 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها الحالية (صندوق النقد العربي، 2019، ص28)، وفئة البطالين والفقراء تكون في الغالب هي الوقود للموجات الاحتجاجية وهي العامل على تقويتها

واستمرارها، ويعتقد بعض الخبراء أن فقراء الحضر هم وقود كل ثورة، وهم أدوات كل عنف سياسي. (الجوهري وآخرون، 1995، ص60).

3.1.3. الظلم والاستبداد: فالظلم الاجتماعي وظهور التمايز الطبقي بين فئات الشعب أحد أهم أسباب الاحتجاجات إذ يتحول الغضب الداخلي في النفوس إلى غضب شعبي وتنهار الأسس الاجتماعية التي يرتكز عليها المجتمع، فحقيقة الظلم أن تندحر الأفكار والمثل والقيم، من محور الاجتماع البشري إلى هوامشه، لتدور في فلك أهواء الأشخاص الأقوياء الذين يهيمنون على محور الاجتماع البشري، ويديرون الأفكار والأشياء في فلكهم لبقاء سلطانهم ودوام تملكهم فالعدل هو روح العلاقات الاجتماعية الذي يمنحه الحياة والبقاء (الكيلاني، 1992، ص88). فهناك قوانين تحكم الظواهر والأحداث فالأمة التي يتولى أمورها فقهاء يفقهون قوانين بناء المجتمعات وانهيارها ويحسنون تطبيق هذه القوانين فإنهم يقودون أممهم إلى التقدم والنصر لا محالة (الكيلاني، 2002، ص335)، أما الأمة التي يتولى أمورها من يُغلبون مصالحهم على حساب مصالح المجتمع ولا يخشون ظلم الرعية فذلك مؤذن بتدمير أوطانهم وجرها إلى الانحطاط والتخلف، فالظلم يُلْغِي مبرِّرَ ازدهار المجتمعات ويُلْغِي الأمن والأمان فيها، وينطبق ذلك حتى على المجتمعاتِ المسلمة، ولذلك يقول أبو الحسن الخزرجي: "الملكُ مع العدلِ والكفرِ يدوم، ولكنَّ الملكَ مع الإسلام والظلم لا يدوم" (الكيلاني، 1992، ص89).

4.1.3. بعض الأسباب المباشرة: الأسباب المباشرة للمظاهرات والاحتجاجات هي الأسباب الظاهرة التي أدت مباشرة إلى خروج جموع الناس للساحات للتظاهر والاحتجاج، وهذه الأسباب هي عبارة عن القشة التي قصمت ظهر البعير، فهي ليست الأسباب العميقة والحقيقية في تأجيج الوضع وإنما هي أسباب ظاهرة تلتها الاحتجاجات والتظاهرات مباشرة. وتختلف هذه الأسباب من بلد لآخر، وتتعلق في الغالب بأسباب اجتماعية اقتصادية أو سياسية، ومن بين الأسباب المباشرة في تأجيج الاحتجاجات في بعض الدول العربية، رفع الضرائب وغلاء أسعار المواد الأساسية للعيش، كما حدث في تونس والأردن والعراق والسودان، فأحداث تونس التي اندلعت في يناير (جانفي) 2018، كانت سببها المباشر زيادة الضرائب على السيارات والاتصالات الهاتفية والإنترنت والإقامة في الفنادق، وسوء الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وقانون المالية، خاصة البنود

التي مكنت لغلاء عدد من السلع الاستهلاكية مثل البنزين. وفي الأردن خرج المتظاهرون في احتجاج بداية من 30 أيار (مايو) 2018، بسبب ما قدمته الحكومة من قانون ضريبي جديد في البرلمان، وهو مشروع قانون جاء في أعقاب تدابير تقشفية تعتمدها الحكومة بهدف معالجة الدين العام المتزايد في الأردن، ورفع أسعار الوقود والكهرباء. وفي السودان كانت الاحتجاجات التي بدأت في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2018، رداً على تردي الأوضاع الاقتصادية وغلاء أسعار المعيشة. وقد تكون الأسباب المباشرة أيضا سياسية كالانتخابات والفساد السياسي والاستبداد في استعمال الحكم، وإدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب، وسيطرة النخبة الحاكمة ومحيطها على الاقتصاد ومصادر الأموال، كما وقع في الجزائر ومصر، فقد بدأت المظاهرات في الجزائر في 16 شباط (فبراير) 2019، بعد أن أعلن الرئيس الذي استمر في السلطة لمدة عشرين سنة عن ترشحه الرسمي لفترة رئاسية خامسة، مخالفا الدستور الذي عدله بنفسه سنة 2016، وهو دستور لا يسمح للترشح لفترة ثالثة، فأراد هذا الرئيس أن يترشح لفترة خامسة رغم عجزه عن الوقوف وعن الكلام وعجزه التام عن القيام بأي مهام، فخرجت الجماهير في مظاهرات منددة بترشحه. أما في مصر التي قامت فيها الاحتجاجات في 20 أيلول (سبتمبر) 2019، استجابة لرسائل انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، تحرض على التظاهر من أجل عزل الرئيس المصري وإسقاطِ نظامه.

2.3. الأسباب الخارجية للمظاهرات:

1.2.3. مظاهرات في دول غيرعربية: شهدت العديد من الدول غير العربية احتجاجات ومظاهرات غاضبة في فترة واحدة أو فترات متقاربة، حيث طالب المتظاهرون في معظمها بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن بين الدول التي عرفت المظاهرات، إيران التي عشت عدة مناطق منها احتجاجات رافضة للزيادة في أسعار الوقود. وفي جورجيا شهدت عاصمتها تبليسي، احتجاجات لآلاف المتظاهرين ضد الحكومة مطالبين بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، بعد فشل البرلمان في تمرير تعديلات مقترحة حول القانون الانتخابي، وتعهد المتظاهرون بإسقاط الحكومة. كذلك شهدت العاصمة اليونانية أثينا مسيرات، وتنظم هذه المسيرات سنويا ذكرى للانتفاضة الطلابية التي أخمدتها السلطات عام 1973، والتي أسهمت في الإطاحة بالنظام العسكري، وعادة ما تكون هذه الذكر بداية لاحتجاجات ضد سياسات الحكومة والإجراءات التقشفية. وفي فنزويلا

تظاهر الآلاف في كراكاس ضدّ رئيس البلاد. كما عرفت هونغ كونغ مظاهرات طلابية غاضبة ضد الحكومة المركزية الصينية في بكين، لتضييقها على الحريات بالمدينة، وفي التشيك قامت احتجاجات بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وطالب المحتجون بتنحي رئيس الوزراء. وفي اسبانيا قامت احتجاجات مطالبة بانفصال كتالونيا عن إسبانيا، استجابة لدعوة من جماعة مؤيدة للانفصال. كما عرفت مدن هولندية مظاهرات ضد العنصرية وكره الأجانب والمسلمين. وشهدت بوليفيا احتجاجات عنيفة لأسباب سياسية وقع فيها عدد من القتلى. وتظاهر في عاصمة مالي باماكو، مئات الأشخاص لأسباب أمنية وسياسية، مساندة الجيش ومطالبة بمحاسبة رموز الفساد. وفي غينيا قامت احتجاجات ضد الرئيس وضد محاولة تعديله للدستور،الذي يريد أن يكيفه حسب رغبته في الترشح لولاية ثالثة. وفي فرنسا تواصلت الاحتجاجات في باريس في الذكرى الأولى لبداية المظاهرات واحتجاجات ما يعرف بالسترات الصفراء التي بدأت في باريس وانتقلت عدواها لدول أوروبية وعربية، للتنديد بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومة. ومن آثار عدوى المظاهرات واحتجاجات ما يعرف بالسترات الصفراء التي بدأت في باريس، ظهور حركة احتجاجية في تونس أطلقت على نفسها "السترات الحمراء لإنقاذ تونس" تسعى للتعبير عن رفض التونسيين لارتفاع تكاليف المعيشة وانتشار الفساد وتفشي البطالة وسوء الإدارة، واستجاب لها محامون تونسيون بإضراب عن العمل ليوم واحد وآزرهم مدرسون وأساتذة التعليم الثانوي. وفي العراق بمدينة البصرة ارتدى متظاهرون سترات صفراء وخرجوا إلى شوارع المدينة. وفي مصر وبسبب تخوف السلطة فيها من انتقال عدوى احتجاجات "السترات الصفراء" إليها، اعتقلت قوات الأمن المصرية محاميا ظهر في صورة مرتديا سترة صفراء في الإسكندرية وحبس أسبوعين في انتظار التحقيق، واعتبرت السلطات المصرية الصورة تحريضا على احتجاجات تحاكي المظاهرات الفرنسية وسارعت إلى فرض قيود على بيع السترات الصفراء للأشخاص. وتتبع السلطات في مختلف الدول العربية نشاطات مواقع التواصل الاجتماعي تحسبا لأي محاكاة لاحتجاجات فرنسية أجبرت الرئيس الفرنسي على التراجع عن تنفيذ قرارات اقتصادية وكادت تعصف بحكمه. وفي الجزائر بمدينة بجاية، شارك الآلاف من المحتجين في مسيرة مساندة لرجل أعمال يملك مجمع

"سيفيتال"، حيث ارتدى بعض المشاركين في هذه المسيرة سترات صفراء في تقليد لحركة "السترات الصفراء" الفرنسية.

2.2.3. تدخل دول أجنبية: بعض الدول التي لها نفوذ أو مصالح لا تترك الدول العربية بدون تدخل منها لتأطير وتوجيه مسار الأحداث فيها، حيث تشكل هذه الدول طرفا في التغيير وفي أي معادلة تتعلق بدولة عربية، كتدخل إيران في لبنان والعراق وسوريا. فالدول العربية محاصرة بين دول وكيانات طامعة في أراضيها وممتلكاتها، وبين دول هدفها الابتزاز واستغلال خيراتها، حيث ساهمت بعض هذه الدول في تدمير العراق والاستيلاء عليه, وتسعى في دول عربية أخرى لزرع الفتن والانشقاقات ودعم الفساد لتأجيج الاحتجاجات وزرع الفوضى فيها. وأثرت على أمنها القومي واستقرارها السياسي ونسيجها الاجتماعي.

3.2.3. وسائل الإعلام والاتصال: ظلت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في المجتمعات الحديثة تعمل بشكل كبير على تشكيل الرأي العام، وتزوده بجل الأخبار والمعلومات خاصة السياسية، التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ويتعرف على الشخصيات السياسية، وعن طريق هذه الوسائل يتم بناء الثقافة السياسية عند الجماهير. وقد كان لتراجع الثقة في السلطات الحاكمة في البلدان العربية، أن فقدت الشعوب العربية الثقة في وسائل الإعلام الجماهيرية التي تدعم أنظمة الحكم هذه. ولجأت جماهير المجتمع العربي لبدائل إعلامية وسائل أخرى، وكانت وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي هي البديل المناسب لتطلعات الشعوب والأفراد، فقد أوجدت شبكات التواصل الاجتماعي مجتمعا يتعامل مع وسائل إعلام متطورة وتفاعلية، مما أدى إلى انتقال نوعي في الاتصال وتولد نموذجا جديدا في التواصل، دعم القطيعة الكلية أو الجزئية مع الإعلام الجماهيري المتمثل في التلفزيون والإذاعة والجرائد، والتي كان فيها المواطن متلقيا سالبا، لا يمكنه الرد أو التعقيب على ما تنشره هذه الوسائل، عكس شبكات التواصل الاجتماعي التي يتم فيها تبادل الأخبار والمعلومات ويتاح لأي فرد نشر الأخبار أو التعليق، كما يتاح لأي مجموعة التحاور والنقاش وتبادل الآراء حول أي موضوع مهما كان، في اتصال مباشر غير متحكم فيه ودون وساطات أو حواجز جغرافية أو سياسية، حيث ساهمت هذه الوسائل في تحفيز الفعل الجماعي عن طريق مشاركة الأخبار المتعلقة بالمسيرات المختلفة وتحديثها أول بأول، ليس ذلك فحسب بل يمكن دعوة الآخرين إلى المشاركة في

المسيرات السياسية المختلفة بسهولة ويس (Loader, 2011, p757-769)، وأتاحت لمستعمليها إمكانية مشاركة الملفات والصور وتبادل مقاطع الفيديو. مما مكن وسائل التواصل الاجتماعي من القيام بأدوار اجتماعية وسياسية وثقافية تراجع معها دور وسائل الإعلام الجماهيرية، كما تراجع معها دور الأحزاب السياسية والمنظمات، وصارت شبكات التواصل الاجتماعي تؤدي دوراً تعبوياً وتوجيهياً وتنظيمياً. وأصبح بإمكان أي فرد أن يكون صحفيا وينقل الأخبار والمعلومات، ويستخدم هاتفه الذكي لنقل الأحداث بالصور على صفحات المواقع، خاصة الأحداث التي تعمدت بعض وسائل الإعلام التعتيم عليها لأهداف سياسية، كما صارت وسائل التواصل الاجتماعي جسورا تعبر وتتناقل من خلالها شعارات ومطالب المحتجين متجاوزة الحدود الجغرافية. كما أتاحت هذه التكنولوجيا للشعوب أن تتواصل مباشرة مع بعضها البعض دون وسائط رسمية أو شكلية ودون تحكم الأنظمة الحاكمة في العملية أو التدخل المباشر فيها. ويرى (Khondker) أن وسائل التواصل الاجتماعي تتزايد أهميتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لافتقاد الإعلام الحر وضعف المجتمع المدني (Khondker, 2011, p675-679)، ورغم طغيان استعمال هذه الوسائل إلا أن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري المختلفة وخاصة التلفاز لازال لها دور كبير في التأثير على الجماهير وتساهم في بناء الرأي العام وتغيير التوجهات والمواقف لدى طبقة واسعة من المجتمعات.

4. نتائج الدراسة:

نستخلص من المظاهرات والاحتجاجات التي وقعت في بعض الدول العربية بعض النتائج العامة:

***كسر حاجز خوف الشعوب من السلطات:** كانت المظاهرات محظورة في عدة عواصم عربية، وكان من الصعب الوقوف بوجه الطبقة السياسيّة المتسلّحة بقوتي المال والسلطة في كثير من الدول العربية. لكن المظاهرات التي اندلعت في بعض الدول العربية سنة 2011، كانت عاملا مهما في كسر حاجز الخوف عند الشعوب العربية بعد حالة الصّمت التي استمرّت عدة سنوات في بعض الدول العربية، وبعد أحداث الدمار والرعب التي حدثت بعد الانقلاب الذي حدث في مصر في 3 يوليو (جويلية) 2013 وبعد ما أصاب البلاد من توتر شديد، وما قام به الجيش، حيث عطّل العمل بالدستور وقطع بث عدة وسائل إعلامية، وتمت عدة أعمال للقتل والاعتقالات. وأحداث

سوريا التي بدأت في منتصف شهر آذار (مارس) 2011 عند خروج مظاهرات في مدن سورية، وتحول الصراع إلى حرب أهلية، تدمرت خلالها كثير من المدن السورية، وتشرد فيها أغلب الشعب السوري في واحدة من أكبر أزمات التشرد في العصر الحديث، واستمر الوضع متأزما غير آمن وغير مستقر. وأيضا ما حدث ويحدث في ليبيا من اقتتال، كل هذه الأوضاع أوهمت بعض الأنظمة الحاكمة أن الشعوب قد عادت إلى عقدة الخوف التي كانت موجودة قبل مظاهرات 2011، لكن مظاهرات 2018 واستمرارها وانتشارها قد أثبت أن حاجز الخوف قد زال، رغم وجود احتمالات الموت أو الاعتقال، ورغم ما حدث في مصر وليبيا وسوريا من أوضاع وأحداث لا يتمناها أي إنسان، ورغم ما تستعمله وسائل الإعلام الحكومية والتابعة للأنظمة في تخويف الشعوب من الاحتجاجات والمظاهرات، إلا أن بعض الشعوب العربية في بلدان عربية لم تستطع الصبر أكثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها، وخرجت منددة بسوء الأوضاع، ومعبرة عن رفضها للوضع ولمن تسبب في الوضع.

* **دهاء السلطات الحاكمة وتجذرها:** ليس هناك أي دولة تمنع حق التظاهر في دساتيرها، حتى الحكومات المتسلطة تخشى من إعلان منع التظاهرات، لكنها تستعمل بعض الخطط والأساليب الخفية والعلنية لكي تحد من قوة المظاهرات وتمنعها من الوصول إلى أهدافها. وهذا ما قامت به بعض الدول العربية في تعاملها مع التظاهرات. ومن بينها فرض حصار على القنوات الإعلامية، ومحاولة مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي، ورصد الصفحات المعارضة، وتتبع العناصر المحرضة على التظاهر. والقيام بحملة اعتقال لعدد من المواطنين بتهمة المساس بمصلحة الوطن على صفحاتهم في مواقع التواصل. وتجنيد مئات من الأشخاص للكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي ونشر التعليقات التي تبث التفرقة بين الشعب ونشر النعرات الطائفية والمذهبية والحزبية، لتشتيت الرأي العام وتفريق مطالبه وتوجهاته. كما تعمل بعض السلطات على عامل الوقت للتقليل من حدة المظاهرات ثم تفريقها بأساليب أخرى،منها افتعال أحداث من أجل استعمال القوة إذا طالت المظاهرات. أو يستفز بعض المتظاهرين ببعض عناصره المندسة ليدفع المظاهرات إلى العنف. كما قد تسعى بعض الأنظمة إلى تغيير جزئي في الوجوه البارزة في الحكم أو الاندساس

بأشخاص في المظاهرات لتوجيهها أو على الأقل لتشتيتها، أو الرضوخ لبعض مطالب المتظاهرين حتى يتم الالتفاف على مطالب المتظاهرين الأخرى بأساليب وخطوات متعاقبة.

* المظاهرات الشعبيّة في الدول العربية لم يكن لها قيادات سياسية تقودها وتتفاوض باسمها، كما لم يكن لها برامج أيديولوجية أو سياسية بل كانت حركة شعبية متمازجة من كل الأطياف معبّرة عن نبض الشارع وهموم الناس وقضايا المجتمع، فكانت أوّل مطالب هذه المظاهرات اجتماعية، وتحوّلت إلى مطالب سياسية، وعبّرت في مجملها ضدّ الفساد والتسلط والتهميش، عن طريق الاحتجاج علنا وتحدّي السلطة وأجهزتها الأمنية مباشرة. ولم يكن يجمع بين المتظاهرين من جميع الأطياف إلا التضامن من أجل النجاح في الوصول إلى المطالب الشعبية. في مقدمتها تغيير الفساد ومحاسبة المفسدين. فالمظاهرات وحّدت المجتمع من كل الفئات على اختلاف أعمارهم ووظائفهم وتوجهاتهم السياسية.

* **تحقيق مطالب المظاهرات كان جزئي:** فكل المظاهرات التي قامت في دول عربية لم تستطع التغيير الجذري لأنظمة ولم تحقّق كل المطالب التي خرجت من أجلها، فالمطلب الأساسي في كثير من هذه المظاهرات والاحتجاجات كان هو التغيير الجذري للنظام الموجود والسلطة القائمة بكل وجوهها وممارساتها، لكن ذلك لم يحدث كليا، فقد تغيرت وجوه بعض الأنظمة أو بعض رموزها، إلا أن الكثير من الوجوه القديمة لا زالت تتحكم في السلطة، وكثير من الممارسات مازالت مستمرة. فما تحقق من تغيير كان جزئي وظاهري، فالمظاهرات في الدول العربية سنة 2018 و2019 لم تحقق مطالبها الأساسية, والتي أهمها تغيير واستئصال الأنظمة الحاكمة كليا، ورغم أن بعضها قد تمكنت من تغيير بعض وجوه الأنظمة وتحقيق بعض المطالب, إلا أنها لم تستطع تغيير الأنظمة ورموزها, فهناك استمرار للمنظومة القديمة وبوجوه جديدة أو قديمة، رغم التضحية برأس السلطة في بعض الدول أو بحكومات في دول أخرى، إلا أن منظومة الحكم السابق لا تزال مستمرة في مهامها وفي سيطرتها على السلطة.

* **النتائج السلبية للمظاهرات:** بدأت المظاهرات في الدول العربية بأسلوب عفوي مع الحرص على سلميتها، إلا أنّ التطورات دفعت ببعض الأنظمة إلى استعمال القوة ضدّ المتظاهرين، مما تسبب في مقتل العديد واعتقال الكثير من الأفراد، وقد يتولد عن ذلك رد فعل مضاد لكنه غير متكافئ في

القوة مع قوة الأنظمة، ويصبح ذلك سبب ملائم للأنظمة لاستعمال القوّة أكثر ضدّ المتظاهرين، واعتبارهم متمرّدين على النظام وخطر على الدّولة والمجتمع، كما تسببت المظاهرات في خسائر مادية كبيرة وتعطل كثير من الأعمال، وقطع السلطات الحاكمة للإنترنت لمنع انتشار أخبار المظاهرات وما يحدث فيها من انتهاكات، وقطع الانترنت يتسبب عنه خسائر مادية اقتصادية للقطاع العام والخاص. كما تسببت المظاهرات في توقف نشاط بعض القطاعات العامة، وقد قدّر مراقبون حجم الخسائر التي تكبّدتها الشركات والبنوك وقطاع الأعمال عموماً في العراق بما بين 40 و50 مليون دولار يومياً، جراء قطع السلطات العراقية خدمة الإنترنت في عموم البلاد منذ اندلاع التظاهرات(سعدي، 2019).

* **ضعف الاحزاب السياسية:** كشفت المظاهرات في الدول العربية على سلبيات الأحزاب والقوى السياسية وغيابها عن تفعيل الحياة السياسية وعدم قدرتها على أن تحقق ما حققته المظاهرات السلمية في بعض الدول العربية رغم كون الأحزاب والجمعيات والنقابات وسائط تقليدية بدونها لا يمكن بناء حياة سياسية سليمة.

* **التمسك بالسلمية:** أحدثت المظاهرات في بعض الدول العربية تغييرا كبيرا في ثقافة الاحتجاج لدى الشعوب، ومن هذه الثقافة التمسك بالسلمية في التظاهر تفاديا للعنف والعنف المضاد، فقد أدركت الشعوب أن العنف لا يولد إلا عنفا وأن فاعلية المظاهرات السلمية هي السلاح الفعَّال للتغييّر. ومن الثقافة المكتسبة أن قوة المظاهرات لا تكمن في العدد فقط، بل في الثبات والاستمرارية والسلمية. وأن دخول المظاهرات مرحلة العنف هو في صالح الأنظمة الحاكمة.

* **التماسك الاجتماعي ونبذ النعرات الطائفية والحزبية:** أدت المظاهرات إلى بروز فئة كبيرة من الشعب خارج الولاءات الحزبية والطائفية والمذهبية واتحدت على فكرة حب الوطن ومصلحته. فقد كانت المظاهرات في الدول العربية بإرادة شعبية بمطالب اجتماعية وأهداف وطنية لمحاربة الفساد بأشكاله وأشخاصه دون تخطيط من أحزاب سياسية أو إدارة من أيّ من شخصيات سياسيّة. حدثت نتيجة لأسباب داخلية مرتبطة بطبيعة الأنظمة الحاكمة.

* المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في الدول العربية لم تكن صدفة أو نتيجة لحظية، بل هي كحلقة من سلسلة من الحلقات السابقة للمطالب الشعبية ونتيجة لتراكم مجموعة من الأوضاع

والأحداث المتفرقة. وهي فعل جماعي يشترك فيه عدد كبير من أفراد المجتمع دون تخطيط مسبق أو اتفاق ودون قيادات معروفةٍ،قد ينتج عنه تغييرات سياسية أو اجتماعية أو اقتصاديةٍ، كما أن له أضرار اجتماعية واقتصادية.

*** سلبية وسائل الإعلام الرسمية:** لم تتمكن وسائل الإعلام الرسمية أن تعبر عن موقف المجتمعات ونقل انشغالات فئات المجتمع ومشكلاته ويعتبر التلفزيون الرسمي في كثير من الدول العربية ناطق رسمي باسم السلطة، ولا تتناول الأمور المتعلقة بالسلطة إلا بتحفظ كبير، ولم يكن لها مساحة من الحرية لتقديم أي محتوى يخالف رؤية النظام الحاكم. وتقع العديد من وسائل الإعلام تحت ضغوط كبيرة، وصار هناك تعتيم إعلامي نظامي كامل تحقق بتحكم النظام، ممثلاً في المخابرات العامة، بجميع الصحف والقنوات التلفزيونية. بل استعملت الكثير من وسائل الإعلام الرسمية أساليب تمويهية لاستهداف المتظاهرين وتشويه أهدافهم وتوجهاتهم لتضييق الخناق عليهم وتقليص رقعة التأييد الشّعبي لهم، ثم تكون عملية الالتفاف على مطالبهم و إجهاضها.

* قوات الجيش والأمن لم تتعامل بعنف مع المتظاهرين، واكتفت في بعض الدول بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق تجمعات المحتجين، وتمكن المتظاهرون في بعض الدول العربية من ضبط النفس وعدم الانجرار إلى العنف واللجوء إليه، ولم تظهر قوات الجيش والأمن في القسوة في تعاملها مع المتظاهرين في بعض الدول العربية، لكن في دول عربية أخرى سقط المئات من القتلى، وأصيب ألاف الأشخاص بجروح خلال المظاهرات، وتم اعتقال بعض المحتجين وقطع شبكة الانترنت. فقد شهد العراق مثلا حصيلة كبيرة من القتلى والجرحى.

* الأوضاع الداخليّة في البلدان العربية تشهد حالةً من التذمر والاحتقان، خاصّةً في أوساط الطّبقات الشعبيّة البسيطة نتيجة الغلاء في أسعار المواد الأولية، وارتفاع مُستوى البطالة والفقر، وانخفاض سقف الحريّات، والتعبيريّة خاصّةً، واشتداد القبضة الحديديّة.

* المظاهرات في بعض الدول العربية صححت مفهوم أن المظاهرات لا تعني الدمار والشر للبلاد، بل هي حق متاح للشعوب للمطالبة بالحقوق بأساليب سلمية، فالشعوب العربية لا تُريد وضع بلدانهم في تجارب مُؤلمة مِثل تلك التي حدثت في سوريا، وتسببت في القتل العشوائي وذبح الآلاف من الأبرياء وإراقة الكثير من الدماء، وتدمير مدن ومؤسّسات، ونشر الخراب، إلا أنّ المظاهرات

والاحتجاجات الشعبية السلميّة التي وقعت في الجزائر والسودان صحّحت المفاهيم وأعطت تّجارب في أهمية التمسك بالسلمية وقدّمت بديلًا أعطى ثمارا بأقلّ الخسائر، بِما في ذلك تغيير الأنظمة أو بعض وجوهها.

5. الخاتمة:

عرفت العديد من الدول العربية مظاهرات شعبية بدأت مع بداية سنة 2018 إلى سنة 2019، وكانت أسباب هذه المظاهرات مختلفة ومتقاربة، أهمها أسباب اقتصادية واجتماعية أو سياسية، ومن هذه الأسباب ما هو سبب مباشر في المظاهرات، كالفساد السياسي والاقتصادي، وفشل الحكومات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، كما أن هناك أسباب غير مباشرة للمظاهرات، من بينها التدخل الأجنبي الخفي في شؤون الدول العربية، واستعمال الإعلام ووسائله لتضخيم الأوضاع. ومن الأسباب المباشرة للمظاهرات والاحتجاجات أسباب ظاهرية اجتماعية اقتصادية كالفقر والبطالة، وزيادة الضرائب ورفع الأسعار والغلاء، وسوء الأوضاع الاجتماعية، وهناك أسباب ظاهرية سياسية كالانتخابات والفساد السياسي والاستبداد في استعمال الحكم وإدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب، وسيطرة النخبة الحاكمة ومحيطها على الاقتصاد ومصادر الأموال. ومن الأسباب الخارجية للمظاهرات تأثر الشعوب العربية بالمظاهرات التي اندلعت في دول خارجية مثل فرنسا واليونان. وتأجيج وسائل الإعلام الجماهيرية للوضع بتزويد الجماهير بأخبار ومعلومات سياسية واجتماعية عن الفساد بكل أنواعه، مما جعل الفجوة تتسع بين أفراد المجتمعات وأنظمة الحكم في بعض البلدان العربية، تلاها فقدان الثقة في الأنظمة الحاكمة وفي وسائل الإعلام التي تدعم هذه الأنظمة. مما دفع بجماهير المجتمع العربي لاستعمال وسائل إعلام بديلة، حيث كانت شبكات التواصل الاجتماعي هي البديل الأهم لوسائل الإعلام الجماهيرية. وقد أدت هذه المظاهرات إلى كسر حاجز خوف الشعوب العربية من السلطات والأنظمة القمعية. وقد بينت هذه الاحتجاجات تجذر ودهاء الأنظمة العربية. كما بينت هذه المظاهرات أن أغلب هذه المظاهرات لم يكن لها قيادات سياسية تقودها وتتفاوض باسمها، ولم يكن لها برامج أيديولوجية أو سياسية. وقد كانت أغلب مطالب هذه المظاهرات اجتماعية، ثم تحوّلت إلى مطالب سياسية،وأنها لم تحقّق كل المطالب التي خرجت من أجلها، وقد أدت المظاهرات في الدول العربية

إلى زيادة الوعي الاجتماعي والتماسك الاجتماعي ونبذ النعرات الطائفية والحزبية، كما بينت هذه الأوضاع وجود قِوى خارجيّة لا تُريد الاستقرار والأمن في البلدان العربية، كما تبين أيضا سلبية وسائل الإعلام الرسمية التي لم تتمكن أن تعبر عن موقف الشعوب ونقل انشغالات فئات المجتمع ومشكلاته. كما اتضح أن قوات الجيش والأمن لم تتعامل بكثير من العنف مع المتظاهرين في بعض الدول العربية، إلا أنها في دول أخرى قد تسببت في القتل والجرح والاعتقال. وقد صححت هذه المظاهرات بعض المفاهيم حول المظاهرات في ثقافة المجتمعات العربية.

6. قائمة المراجع:

- الدستور الجزائري، المادة 88 .

- أبو سن, أحمد إبراهيم (1418ه)، **استخدام وسائل الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري**، المنظمة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد رقم11، العدد 31.

- الأسدي، تمارا كاظم، والشبوط، محمد غسان، (2018)، **عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، المركز العربي الديمقراطي، ط1، برلين، ألمانيا.

- الجوهري، محمد وآخرون (1995)، **المشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية.

- الخزرجي، ثامر كامل محمد (2004)، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة)**، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

- الكيلاني، ماجد عرسان (1992)، **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**، ط1، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر.

- الكيلاني، ماجد عرسان (2002)، **هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس**، دار القلم، ط3، دبي.

- بسيوني، فؤاد (1998)، **مشكلة الأمية**، مركز الإسكندرية للكتاب، د ط. مصر.

- بن نبي، مالك (1991)، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، ط1، دمشق .

- جاد الرب، حسام (2005)، **جغرافيا العالم العربي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

- حمادي، شمران (1975)، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، مطبعة الإرشاد، ط2، بغداد.

- عياد، أحمد (2006)، **مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- محمود، أحمد السيد (1973)، **الدليل إلى منهج البحث العلمي**، دار المعارف، مصر.

- والي، خميس حزام (2003)، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (مع إشارة إلى تجربة الجزائر)**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت.

- سعدي، كرم (2019)، **نصف مليار دولار خسائر العراق من قطع الإنترنت**، https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/10/11. تاريخ التصفح :2020/01/10,

- صندوق النقد العربي (أبريل 2019) . **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**، الإصدار التاسع.

- صندوق النقد العربي (سبتمبر 2018). **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**.
- Brooker, P. (2008). Authoritarian regimes. In D. (Caramani, Comparative politics (pp. 134-154). New York: Oxford University Press.
- Khondker, H. (2011). Role of the new media in the Arab Spring. Globalizations.
- Loader, B, & Merca, D. (2011). Networking democracy? Information, Communication & Society.
- Radsch, C. (2013). Digital dissidence and political change: cyberactivism and citizen journalism. Doctoral disseration.